



حجاجية الخطاب السياسي عند الماوردي في كتابه الاحكام السلطانية

ا.د هادي شندوخ حميد

جامعة ذي قار / كلية الآداب



**Hajjaji political discourse with Mawardi in his book The
Royal Rulings**

Prof. Hadi Shandoukh Hameed
Dhi Qar University / College of Arts



الملخص:

Abstract

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين وصلى الله على محمد واله الطيبين الطاهرين.

ماتزال ممارسة القراءة للتراث ماثلة في ادبيات الكتابة عند الدارسين، ففيه من القابلية على الاشتغال بمقاربات متعددة تتيح استطلاعه والتعاطي معه في افق جديد من التناول والتشريح. ولعل مدونة "كتب الأحكام او الآداب السلطانية" لها مساحة من الحضور في الحقلين التاريخي والسياسي أكثر من غيرهما لارتباطهما بمناخ تفرضه طبيعة المتن فيهما ، فيغدو العمل عليها بمجهر قرائي فاحص لطبيعة تشكيل أنظمتها ومقاربات خطابها امرا ملحا دافعا لاكتشاف انساق البنى والدلالات وسمات الإبلاغ والاقناع في المتجلّي منها إنجازا قوليا . ولا يخفى ان التساند في حقل التطبيق من خلال اجرائيات القراءة الحجاجية على المدونة "الأحكام السلطانية" والخطاب السياسي الذي تتجه تلك المصنفات يسمح بمصاورة قادرة على مقاربة الموضوع بمؤشر يرسم عنوانا للبحث بـ (حجاجية الخطاب السياسي عند الماوردي .. الأحكام السلطانية انموذجا) لما في ذلك من مماثلة تشي بها قولات الدارسين وافرازات الواقع في حقيقة اكتناف الخطاب السياسي بحمولات حجاجية لا تتوفّر في نص آخر كما تتوفّر فيه. اما لماذا الماوردي؟ فلانه تجلّى في اغلب مصنفاته مشرعا للسلطة فامتاز خطابه بالتكثيف من خلال الجمع بين الخطابين الفقهي والسياسي، ولأنه لم يكن منظرا واعضا فقط بل فقيها قادرا على تأسيس رؤية للدولة في أبواب الحكم ومتعلقاته كما اتضح ذلك في كتابه "الأحكام السلطانية" . ومن دون شك فإن امتيازه بعقلية جمعت بين الاعتزال والاشعرية في الرؤية والموقف جعل منه محطة قراءة عند الدارسين تفكيرا ونقدا وتحليلا. اما محددات القراءة فوقت على اختيار المنظار الحجاجي في تلك المقاربة منهجا وتحليلا ، لسمات ذلك المنهج وقدرته على بيان اقناعية خطاب الماوردي في نصه السياسي ، فكما ان الخطاب السياسي يهدف إلى إقناع شخص، أو مستمع، أو جمهور ما، بتبيين موقف ما أو المشاركة في رأي ما ، فان الحاجاج هو تلك التقنيات التي تؤدي بالازهان الى التسليم ، وبذلك الصورة يكون نتاج نواة البحث هو الوصول الى حجاجية الخطاب الماوردي في مجمل التقنيات المستعملة ، وعليه فقد اختط البحث رؤية لقراءة ذلك الموضوع من تمهد يبين نقطة الدخول الى البحث بقراءة "الماوردي السيرة والمدونة" ومن ثم الشروع بمباحث ثلاثة : الأول منها : الاليات الحجاجية في

الخطاب السياسي عند الماوردي ، والثاني : العلاقات الحجاجية في الخطاب السياسي عند الماوردي ، والثالث : أنماط الحجاج في الخطاب السياسي عند الماوردي. ثم خاتمة البحث ومصادره .

التمهيد: أولاً: الماوردي الهوية والمدونة:

لعل مقاربة الحديث السياسي في قراءة "الذات والمدونة" يمثل كشفاً لملامح مقولات التأسيس والإنجاز في تلك الفترة المدونة لطبيعة المواقف وأشكال الصراع وإنماط التوجيه، والخطاب السياسي بوصفه حقلًا معرفياً مورست فيه الكتابة منذ عهد مبكر في إطار ما يسمى بكتب الأحكام السلطانية أو الآداب، فان استظهاره في بنية العقل المكون والبنية الإنتاجية له كفيل بالوقوف على دلالات مركبة في التوجيه والقصد.

والماوردي بوصفه مفكراً وفقيهاً فإنه يمثل منطقة اشتغال ذات طبيعة حجاجية استطاعت ان تبلور مساراً من الارشادات والمنهج في عملية صنع ثقافة يتعاطى بها الناس مع حكام السلطة من جانب وتوجيه للسلطة في الممارسة مع الرعية او المخالفين لهم من جانب اخر. في مناخ يقوم على تقنيات اقناعية تت ossel المرجعيات الدينية والتراثية والآثار الواقعية في خلق فضاءات للقبول والموافقة.

فذاته سيرة تؤسسها المصادر بانه: "علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي الشافعي ولد في البصرة سنة 364هـ وتوفي في بغداد سنة 450هـ .. له في الفقه باع مشهور جعله أحد ابرز اعلام فقهاء الشافعية رؤية وكتابة في هذا المذهب، له مصنفات كثيرة في التفسير والفقه والأصول والأدب منها: التفسير والحاوي وأدب الدين والدنيا والأحكام السلطانية، وسياسة الملك. (1).

وقال أبو إسحاق في الطبقات عنه : " ومنهم أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري . تلقّه على أبي القاسم الصّميري بالبصرة . وارتَحل إلى الشيخ أبي حامد الإسْفارِيِّ . ودرس بالبصرة وبغداد سنين كثيرة .

وله مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير، وأصول الفقه، والأدب . وكان حافظاً للمذهب . قال: وتوفي ببغداد . وقال القاضي شمس الدين في وفيات الأعيان: من طالع كتاب الحاوي شهد

له بالتبّحُر ومعرفة المذهب. ولِي قضاء بلدان كثيرة. ولِه تفسير القرآن سماه النُّكْتَ، ولِه أدب الدّنيا والدّين، والأحكام السلطانية، وقوانين الوزارة وسياسة الملك، والإقناع في المذهب وهو مختصر" (2)

برز نجمه في ظل الاحداث السياسية الكبرى التي كان يشهدها العصر العباسي فترة القرن الرابع الهجري بما في ذلك من فتن واضطرابات، اريد لها ان تقنن بمنظار فكري يستطيع ان يؤسس لتهيئة في تلك الأجواء من خلال إرساء مبني من الأيديولوجيا يضمن عدم الخروج عن طاعة الحاكم في ظل التقنين الفقهي المعتمد في ذلك الاطار. وهو ما لعبه "الماوردي" في ذلك الشأن من خلال تأسيس لنموذج من العلاقة الفكرية بين فقهاء الشافعية والخلافة العباسية في عهد الخليفة القادر بالله وخلفه القائم بامر الله، حتى صار من المقربين من الخليفتين وأدى دوره الفكري والسياسي بامتياز فكان من ابرز المتحدثين باسم اهل السنة والجماعة (3)، اختلف في عقيدته بين الاعتزال والاشعرية (4)، فكان ذلك مدخلاً للجدل في قراءة آرائه وتوجيهاته في مسائله وتقنياته في الآداب والأحكام وهو امر يُؤشر لدخول البنية الحجاجية في أدوات الاستدلال والاستمالة والإقناع في تلك المحطة من التداخل والتجاور في مجلل موضوعاته الفقهية والسياسية .

امتازت مدونته التصنيفية بالتنوع في النمط التأليفي داخل دائرة الخطاب السياسي باختلاف الخطاب الموجه إلى المتلقى فكان منها ما منوط بالتأسيس لرؤيه السلطة في التعاطي مع الناس وهو ما سمي بالأداب او الأحكام السلطانية واخر في التقنين للعمل المحكم في دوائر الدولة وقد سماه "قوانين الوزارة وسياسة الملك" واخر يؤشر لبنية من الأحكام تتعلق بتنقيم منظومة السلوك للأفراد كما في آداب الدين والدنيا، وعن كتابه الحاوي قال القاضي شمس الدين في (وفيات الأعيان): "من طالع كتاب(الحاوي) له يشهد له بالتبّحُر ومعرفة المذهب" وفي كتابه (الإقناع) مختصر في المذهب " حاول التأثير في المتلقى باستعماله عن طريق الحضور الديني في تحديد خريطة الاعتقاد والمنحي الفكري للأفراد (5)

اما باب القول في هذا البحث وهو مدونة التطبيق كتابه : الأحكام السلطانية والولايات الدينية" يقول محمد عابد الجابري عنه : " ان موضوعه الأحكام السلطانية أي ما نعبر عنه

نحن اليوم بـ القانون الإداري قانون الوظيفة العمومية من جهة والولايات الدينية أي الوظائف التي لها مرجعية دينية من جهة أخرى في الأحكام السلطانية يتحدث الماوردي عن الوزارة والامارة على المحافظات والاقاليم وعلى الجيش ..اما في الولايات الدينية فيتحدث عن ولاية القضاء والمظالم وامامة الصلاة والولاية على الحج وغير ذلك من الموضوعات التي ورد فيها نص شرعي ويستند الماوردي فيما يقرره من اراء على وصف ما هو موجود في عصره بالنسبة للأحكام السلطانية وعلى النصوص وما جرى العمل به زمن الصحابة بالنسبة للولايات الدينية (6)

ولعل شهرة هذا الكتاب تأتي من انه تناول مجموعة من الإجراءات والممارسات التاريخية النبوية كأدوات اقناعية يمكن استعمالها في ادب السياسة وابجديات السلطة وعظا وممارسة وتوجيهها فضلا عن تناوله لبعض الموضوعات الجدلية في التاريخ الإسلامي وهو موضوع الامامة بطريق مغایر عن رؤية المتكلمين يقول الجابري : "والواقع ان عنصر الجدة في عمل الماوردي يرجع الى كونه انتزع الكلام في الامامة من كتب المتكلمين والحديث عن الولايات الدينية من كتب الفقهاء (7)"

المبحث الاول : الآليات الحاججية في الخطاب السياسي عند الماوردي

أولاً: الاستشهاد النصي : يأتي التعامل مع الشاهد في بنية النص لقصدية ترتبط بأهداف المنشئ وغاياته الخطابية مهما تنوّع الشاهد، بفارق التمثيل بالنوع فهناك معطيات ترتيبية النوع في المفهومات الخطابية ، ولعل الخطاب السياسي له من الحضور التوظيفي ما ليس في غيره بوصفه حقولاً يشتغل أكثر من غيره على تحقيق مقامات الاقناع في مخاطبيه ، لأنّه يتشكّل في فضاءات "النقاش والتضليل" من خلال عملية الاقناع في كلّ منها.

ولعل أولى ضمانات التصديق والتأييد توظيف الشاهد قادر على اختراق مساحتي الوجود والعقل عند المخاطب ، والنص القرآني في مقدمة تلك الشواهد المخترقة القارة في مخيلة القارئ اشارة واستجابة ، يوظفها صاحب النص بوصفها : "حججاً جاهزة تكتسب قوتها من مصدرها ومن مصادقة الناس عليها وتواترها " (8). يقول الماوردي : " وأَمَّا فَقْدُ الْأَعْضَاءِ فَيُنْقِسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا مَا لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ فِي عَقْدٍ وَلَا

استداماً ، وهو ما لا يؤثر فنه في رأي ولا عملٍ ولا همومٍ ولا يشين في المنظر ، وذلِك مثُل قطع الذِّكر والأنثيَنِ ، فَلَا يمْتَنَعُ مِنْ عَقْدِ الْإِمَامَةِ وَلَا مِنْ اسْتِدَامَتِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ لِأَنَّ فَقْدَ هَذِينِ الْعُضُوَيْنِ يُؤثِّرُ فِي التَّتَاسُلِ دُونَ الرَّأْيِ وَالْحِكْمَةِ فَيَجْرِي مَجْرِي الْعُنَةِ . وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى يَخِيَّ بْنَ زَكَرِيَّا بِذَلِكَ وَأَشَّى عَلَيْهِ فَقَالَ : { وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَبَنِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ } . وفي الحصور قوله : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ الْعَنَيْنُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى إِثْيَانِ النِّسَاءِ قَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ . وَالثَّانِي أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَكْرٌ يَعْشَى بِهِ النِّسَاءُ أَوْ كَانَ كَالثُّوَّا قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ ، فَلَمَّا لَمْ يَمْتَنَعْ ذَلِكَ مِنْ الثُّبُوتِ فَأَوْلَى أَنْ لَا يَمْتَنَعْ مِنْ الْإِمَامَةِ " (9) فما يمكن ملاحظته ان الشاهد القرآني هنا اولى به للتدليل على تعضيد صلاح الانسان الحصور للإمامية لأنه لم يمنع في النبوة فلا اشكال في الامامة ، والحصر هو : " الذي لا يأتي النساء؛ إما من العنة؛ وإما من العفة والاجتهاد في إزالة الشهوة. والثاني أظهر في الآية؛ لأن بذلك تستحق المحمدة، " (10) وبذلك التدعيم الحجاجي فان الماوردي اثبت جواز الامر من خلال سلطة القرآن الاقناعية. وفي نص اخر يوظف الشاهد القرآني بقوله في سياق الحديث عن الوزارة : " وَالْوَزَارَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : وَزَارَةُ تَقْوِيْضٍ وَوَزَارَةُ تَقْيِيْذٍ . فَأَمَّا وَزَارَةُ التَّقْوِيْضِ فَهُوَ أَنْ يَسْتَوْزِرَ الْإِمَامُ مَنْ يُقْوِضُ إِلَيْهِ تَدْبِيرَ الْأُمُورِ بِرَأْيِهِ وَإِمْضَاءَهَا عَلَى اجْتِهَادِهِ ، وَلَئِنْ يَمْتَنَعْ جَوَازُ هَذِهِ الْوَزَارَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ نَبِيِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : { وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي أَسْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرُكْهُ فِي أَمْرِي } . فَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي النُّبُوَّةِ كَانَ فِي الْإِمَامَةِ أَجْوَزٌ ، وَلَأَنَّ مَا وُكِّلَ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ تَدْبِيرِ الْأُمَّةِ لَا يَقْدِرُ عَلَى مُبَاشَرَةِ جَمِيعِهِ إِلَّا بِاسْتِنَابَةٍ ، وَنِيَابَةُ الْوَزِيرِ الْمُشَارِكِ لَهُ فِي التَّدْبِيرِ أَصَحُّ فِي تَقْيِيْذِ الْأُمُورِ مِنْ تَقْرِيْدِهِ بِهَا لِيُسْتَظْهِرَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَبِهَا يَكُونُ أَبْعَدُ مِنَ الرَّلْلِ وَأَمْنَعُ مِنَ الْخَلْلِ " (11) فعملية الاستوزار تتطوّي على قصد حجاجي يتجلّى في المماثلة بين حالة استوزار موسى لهارون وحالة جواز استوزار الامام لمن يرى فيه الصلاح والقدرة على تدبير الأمور وادارتها ، وهي عملية تستهدف تقوية الاقناع عند المخاطب من اجل الامضاء فذ ذك المعطى من التقنيين الفقهى والسياسي.

ويعد استدعاء الحديث النبوى رافدا حجاجيا مهما عند الماوردي، لطبيعة كتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" القائم على تمتين مقولاته بالاستدلال من القرآن او السنة النبوية او الشعر ، ولاشك ان الحديث النبوى يأتي في المنزلة الثانية بعد القرآن الكريم فقد كان

الصحابة " يتحجون بالحديث ويستدلون به في مواطن الخلاف والنزاع فينقاد الجمود ويسهل الصعب" (12) لذلك فإن تناقض الخطاب السياسي في مقولات التأسيس الفقهى لا تعود ان تتبع عن مصادر التشريع في ذلك الاطار من التوجيه ، يقول الماوردي عن التعزير : " وَالْتَّعْزِيزُ تَأْدِيبٌ عَلَى ذُنُوبٍ لَمْ تُشْرَعْ فِيهَا الْحُدُودُ ، وَيَخْتَلِفُ حُكْمُهُ بِاخْتِلَافِ حَالِهِ وَحَالِ فَاعِلِهِ ، فَيُوَافِقُ الْحُدُودَ مِنْ وَجْهِ أَنَّهُ تَأْدِيبٌ اسْتِصْلَاحٌ وَرَجْرٌ يَخْتَلِفُ بِحَسْبِ اخْتِلَافِ النَّبْيِ وَيُخَالِفُ الْحُدُودَ مِنْ ثَلَاثَةِ أُوْجَهٍ : أَحَدُهَا أَنَّ تَأْدِيبَ ذِي الْهَيْبَةِ مِنْ أَهْلِ الصِّيَانَةِ أَحْفَظُ مِنْ تَأْدِيبِ أَهْلِ الْبَدَاءَةِ وَالسَّفَاهَةِ ; لِقُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { أَقِلُّوا ذِي الْهَيْبَاتِ عَثَرَاتِهِمْ } . فَتَدْرُجُ فِي النَّاسِ عَلَى مَنَازِلِهِمْ : فَإِنْ تُسَاقُوا فِي الْحُدُودِ الْمُقَدَّرَةِ فَيُكُونُ تَعْزِيزٌ مِنْ جَلَّ قَدْرَهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ ، وَتَعْزِيزٌ مِنْ دُونَهُ بِالْتَّعْنِيفِ لَهُ وَتَعْزِيزٌ بِرَوَاجِرِ الْكَلَامِ وَغَايَةِ الْإِسْتِحْفَاقِ الَّذِي لَا قَدْفَ فِيهِ وَلَا سَبَبَ ، ثُمَّ يُعَدَّ بِمَنْ دُونَ ذَلِكَ إِلَى الْحَبْسِ الَّذِي يُحْبِسُونَ فِيهِ عَلَى حَسْبِ ذَنْبِهِمْ وَبِحَسْبِ هَفَوَاتِهِمْ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُحْبِسُ يَوْمًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحْبِسُ أَكْبَرَ مِنْهُ إِلَى غَايَةِ مُقَدَّرَةِ " (13) فالتمثيل بالخبر المروي عن النبي (ص) هنا في قوله " أَقِلُّوا ذِي الْهَيْبَاتِ عَثَرَاتِهِمْ " يمثل سلطة اقناعية تلزم المخاطب في إعادة قراءة التصورات لموضوع التعزير لمن هو في مقام من الهيئة والمنزلة مقارنة بغيره من المنظور إليهم في تطبيق ذلك الحد، يقول أحد الباحثين : " التمثيل بالخبر هو عبارة عن اقناع لأن الخبر يمثل قيمة سلطوية عبر إعادة انتاج معرفة سابقة محكوم لها بالقوة والقدرة تمتلك السلطة ومن ثم لها القدرة على الاقناع " (14)

وتتوالد القيمة الحاجية للخبر المروي عن النبي (ص) في سياقات أخرى من خطاب الماوردي باختلاف حقل الموجه إليهم ، يقول : " وَمَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَارَأَهُ عَنِ الْأَبْصَارِ وَلَمْ يُلْرِمْ تَكْفِينَهُ . قَدْ { أَمْرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِي بَدْرٍ فَأَلْفَوْا فِي الْقَلِيبِ ; } فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَرِّقَ بِالنَّارِ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا . رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : { لَا تُعَذِّبُوا عِبَادَ اللَّهِ بِعَذَابِ اللَّهِ } . وَقَدْ أَحْرَقَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه قومًا مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ وَالْحَبْرُ لَمْ يَلْعُلْهُ ، وَمَنْ قُتِلَ مِنْ شُهَدَاءِ الْمُسْلِمِينَ زُمِّلَ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا وَدُفِنَ بِهَا وَلَمْ يُغَسَّلْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . { قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شُهَدَاءِ أُحْدٍ : رَمُوْهُمْ بِكُلِّ مِمْهُمْ فَإِنَّهُمْ يُبَعَّثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشَبَّهُ دَمًا ، اللَّوْنُ لَوْنُ

الدَّمِ وَالرِّيحُ رِيحُ الْمِسَكِ } . وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ تَكْرِيمًا لَهُمْ إِجْرَاءً لِحُكْمِ الْحَيَاةِ فِي ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ } . (15) " فعلمة التلازم في الاستدلال الروائي عند الماوردي منح تقنيه الخطابي بعده حاجيا يتكامل به الدور الاقناعي في عملية الاجراء لفعل عدم التعذيب بالاسرى والاكفاء بسياسة التأسيس للفعل النبوى في هذا التمثيل الواقعى من التدوين .

وللشعر سلطته الحجاجية فما قيل فيه انه ديوان العرب يعكس مقاماته في التاثير والقبول عند المتلقى للمكانة التي يمثلها في الذاكرة والثقافة للحضارة العربية ،وكما يقول احد الباحثين ان الشعر : "يمثل ابرز خصائص الحضارة العربية الإسلامية " (16) وظفه الماوردي في خطابه السياسي بوصفه سلطة له من القبول مايثير السامع عند تلقيه فهو يستشهد بقول الشاعر الجاهلي "الافوه الاذدي" عن أهمية امامه الناس وضرورة تحقق سلطة الولاة :

لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا سَرَّاً..... لَهُمْ وَلَا سَرَّاً إِذَا جُهَّا لَهُمْ سَادُوا (17)

فالشاهد إحالة على حقيقة وجданية تتعلق بقطعية وجود إدارة أمور الناس وتوجيه مسار حياتهم دون فوضى او اعتباطية ، استدعي في سياق يصنع منه حجة على ترسیخ تلك الحقيقة في الوعي الجمعي بأهمية تقنين تلك الشرعية من التوالد والديمومة في التولي والقيادة .

وفي سياق الحاج التاريخي عن الكعبة واحوالها بعد نبي الله إبراهيم (ع) يستشهد الماوردي بقول عامر بن الحارث :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيْسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرْ

بَلَى تَحْنُ كُنَّا أَهْلَهَا فَأَبَادَنَا صُرُوفُ الْلَّيَالِي وَالْجُدُودُ الْعَوَاثِرُ

وَخَافُهُمْ فِيهَا قُرَيْشٌ بَعْدَ اسْتِيَلَاهُمْ عَلَى الْحَرَمِ لِكُثُرَتِهِمْ بَعْدَ الْقِلَّةِ وَعِزْتِهِمْ بَعْدَ الذِّلَّةِ تَأْسِيسًا لِمَا يُظْهِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مِنَ النُّبُوَّةِ ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ جَدَّ بِنَاءَ الْكَعْبَةَ مِنْ قُرَيْشٍ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُصَيْ بْنُ كِلَابٍ وَسَقَفَهَا بِخَشْبِ الدُّوْمِ وَجَرَيْدِ النَّخْلِ : قَالَ الْأَعْشَى (19) :

حَلْفُ بِثُوَبِيْ رَاهِبِ الشَّامِ وَالَّتِي بَنَاهَا قُصَّيٌّ جَدُّهُ وَابْنُ جُرْهُمْ

لَئِنْ شَبَّ نَبِرَانُ الْعَدَاوَةِ بَيْنَنَا . لَيَرْتَحَلْ مِنِي عَلَى ظَهْرِ شَيْهِمْ

اذ يصبح الشعر هنا استدلالاً حاجياً على وثيقة تاريخية للمدن كالكعبة التي تمثل رمزاً ثقافياً ودينياً في المخيال الإسلامي، ابتعاد الماوردي للتدليل على اقناعية الرمز الديني وسطوته على القاريء. في تصنيفه: لما اختلفت أحكامه من الْبِلَادِ كِبَلَادُ الْإِسْلَامِ التي تنقسم على ثلاثة أقسامٍ: حَرَمٌ ، وَجِزَارٌ ، وَمَا عَدَاهُمَا . واهمية كل منها.

ثانياً: المقتضى اللغوي: إذا كان الحاج فعالياً تداولياً فانه يبني من خلال اللغة للتأثير في توجيه الآخر قوله او سلوكاً باستعمال تلك الموجهات اللغوية سواء كانت روابط لغوية او أساليب او صوراً بيانية او مفردات معجمية، وهو ما يلاحظ في الانتخاب للمفردات عند الماوردي شرعاً وتحليلاً سواء كانت ضمن الشاهد القرآني ام في غيره، غايتها التأثير الحاجي في المتلقى وقيادته للأقناع بتلك العملية التأويلية في الاجتراح والقراءة ، من ذلك قوله في "بكة" : " قال تعالى : { إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِبَكَةٍ مُبَارَكًا } . قال الأَصْمَعِيُّ ، وَسُمِّيَّتْ بِكَةٍ لِأَنَّ النَّاسَ بَيْنَهُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِيهَا أَيْ يَدْفَعُ .. وَاحْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِينِ الْإِسْمَيْنِ فَقَالَ قَوْمٌ : هُمَا لُعَنَانٌ وَالْمُسَمَّى بِهِمَا وَاحِدٌ ; لِأَنَّ الْعَرَبَ تُبَدِّلُ الْمِيمَ بِالْبَاءِ فَقُولُونَ : ضَرْبَةٌ لَازِمٌ وَضَرْبَةٌ لَازِبٌ لِقُرْبِ الْمَخْرَجَيْنِ ، وَهَذَا قَوْلُ مُجَاهِدٍ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُمَا اسْمَانٌ وَالْمُسَمَّى بِهِمَا شَيْئَانٌ ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَسْمَاءِ مَوْضِعٌ لِاخْتِلَافِ الْمُسَمَّى . وَمَنْ قَالَ بِهَذَا اخْتَلَفَ فِي الْمُسَمَّى بِهِمَا عَلَى قَوْلَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ مَكَّةَ اسْمُ الْبَلَدِ كُلِّهِ وَبَكَةً اسْمُ الْبَيْتِ وَهَذَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّحْعَنِيِّ وَيَحْيَى بْنِ أَبِي أَيُوبَ . وَالثَّانِيُّ : أَنَّ مَكَّةَ الْحَرَمُ كُلُّهُ وَبَكَةً الْمَسْجِدُ " (20) فالمقتضى المعجمي للمفردة "بكة" وضع في سياق الخطاب السياسي عند حديثه عن قدسيّة الكعبة وما لها من مكانة في التصور الإسلامي ، قدمت بذلك الانفتاح من التعدد في المعنى والاستدلال اللغوي على دلالتها لتعزيز الوظيفة الحاجية التي تكتنز بها المفردة سواء دلت على الحرم المكي كلها ام المسجد فقط . يقول عبدالله صوله ان حاجية المفردة تكمن في اربع طرائق من ضمنها : " الحفاظ على الكلمة نفسها مع إضافة معنى شرعي الى معناها اللغوي الذي كان لها في الاستعمال " (21) " وهو ما

يلحظ في تширیح الماوردي للمقولات الواردة في المعنى اللغوي لمفردة "بکة" فقد تكون اسم البيت او المسجد النبوی فقط وهو ما يشكل إضافة شرعية الى المعنى اللغوي الأصل للكلمة . ومثل ذلك المقتضى المعجمي لکلمة "أمنا" وَأَمْأَأْ أَمْنَهُ فِي الْإِسْلَام فَقِيلَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى { وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا } تَأْوِيلًا أَحَدُهُمَا آمِنًا مِنْ الثَّارِ ، وَهَذَا قَوْلُ يَخِيَّ بْنِ جَعْدَةَ . وَالثَّانِي آمِنًا مِنْ الْقَتْلِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الْإِحْرَامَ عَلَى دَاخِلِهِ وَحَظَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَهُ مُحِلًّا) (22) بهذا التحول في دلالة البنية يتم الاستثمار في عملية الاقناع من خلال فضاء التوالي في معنى البنية وهي خاصة حجاجية ترد كثيرا في تحليلات الماوردي .

واحيانا تكون قيمة الكلمة حجاجيا من خلا ترجيح احد معانيها المناسبة للسياق يقول الماوردي : " { حَتَّى تَصْنَعَ الْحَرْبَ أَوْزَارَهَا } . وَفِيهِ تَأْوِيلَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَوْزَارُ الْكُفَّارِ بِالْإِسْلَامِ . وَالثَّانِي : أَنْقَالُ الْحَرْبِ وَهُوَ السِّلَاحُ وَفِي الْمَقْصُودِ بِهِذَا السِّلَاحِ الْمُوْضُوعُ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا سِلَاحُ الْمُسْلِمِينَ بِالنَّصْرِ . وَالثَّانِي سِلَاحُ الْمُشْرِكِينَ بِالْهَزِيمَةِ " (23) فالمقتضى المعجمي يترشح منه المعنى الثاني لوقعه التائيري المنسجم مع الحدث الملحوظ في النص . ويبلغ التوظيف الحجاجي للمفردة تاثيره في المتلقى عند توجيهه في سياق يقتضي امرا يراد به المنع او القبول في الارشاد او التسليم يقول الماوردي : " وَلَا يَجُوزُ قُتلُ النِّسَاءِ وَالْوُلْدَانِ فِي حَرْبٍ وَلَا فِي غَيْرِهَا مَا لَمْ يُقَاتِلُوا لِنَهْيِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِهِمْ . وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ الْعُسَفَاءِ وَالْوَصَفَاءِ . وَالْعُسَفَاءُ : الْمُسْتَخْدِمُونَ . وَالْوَصَفَاءُ : الْمَمَالِيكُ ، فَإِنْ قَاتَلَ النِّسَاءَ وَالْوُلْدَانَ قُوتُلُوا وَقُتُلُوا مُقْبِلِينَ وَلَا يُقْتَلُوا مُذْبِرِينَ " (24) فالوجه الحجاجي هنا يقوم على مركزية المفردتين في حدث المنع وهم (العسفاء والوصفاء) فدرجة التوجيه في الملفوظ زادت من طاقة الدلالة الابlagية الحجاجية في امر منع حدث القتل .

ويشكل المصطلح السياسي في خطاب الماوردي حضورا ماثلا يمنح النص بعدا حجاجيا يناغم قناعات المتلقى ويتفاعل معها كونه يمثل مركزية في تكوين بناء الفكرى والاعتقادي توجيهها وارشادا والزاما ، ولعل اهم تلك المصطلحات (الامامة ، والشوري ، والخلافة ، والوزارة ، والامارة ، والجهاد ، والحدود ، والقتال ، وال الحرب ، والقضاء ، والمظالم ، والمصالح ، والجزية ، والخرجاج ، والحسبة ، والفيء وغيرها) من ذلك قوله : " إِنَّمَا قَلَّتْ الْخَلِيفَةُ أَمِيرًا عَلَى إِفْلِيمٍ أَوْ بَلِدٍ كَانَتْ إِمَارَتُهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : عَامَةً وَخَاصَّةً " (25) و قوله :

أَن يَكُونَ الْأَمِيرُ فِي حِفْظِ الدِّينِ وَرِعًا عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ يَأْمُرُ بِحَقِّهِ إِنْ أَطِيعَ وَيَدْعُو إِلَى طَاعَتِهِ إِنْ عَصَيَ" (26)؛) وَقُولُهُ : " وَمِنْ أَحْكَامِ هَذِهِ الْإِمَارَةِ مُصَابَرَةُ الْأَمِيرِ قِتَالُ الْعَدُوِّ مَا صَابَرَ وَإِنْ تَطَوَّلْتُ بِهِ الْمُدَّةُ ، وَلَا يُؤْلَى عَنْهُ وَفِيهِ قُوَّةٌ" (27) فَتَلَكَ الْأَمْثَالُ مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْوَارِدَةِ فِي تَلَكَ النَّصُوصِ (الْخَلِيفَةُ ، وَالْأَمِيرُ وَالْقِتَالُ) هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مَقْضَيَاتِ حِجَاجِيَّةٍ تَسْتَلزمُ النَّظَرَ وَالتَّأْمِلَ فِي مَدْلُولَاتِهَا عِنْدَ الْمُخَاطِبِ بِوَصْفِهَا تَأْسِيسَاتٍ لِفَقْهِ السُّلْطَةِ تَؤْدِي وَظِيفَةِ الْإِبْلَاغِ وَالْتَّبِيهِ لِحَقِيقَةِ الْاِحْكَامِ الْوَاجِبِ اِتَّبَاعُهَا مِنْ قَبْلِ السُّلْطَةِ . وَبِذَلِكَ فَانَّ "الْنَّصُوصِ السِّيَاسِيَّ يَنْدَمِجُ ضَمِّنَ مَارِسَةِ اِجْتِمَاعِيَّةٍ هِيَ السِّيَاسَةُ الَّتِي تَعْنِي الْكَفَاحَ لِأَجْلِ الْحُصُولِ أَوِ التَّحْكُمِ فِي السُّلْطَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْإِقْتَصَادِيَّةِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْهِيمَنَةِ فِي مَجاَلَاتِ الْبَنِيَّةِ الْفَوْقَيَّةِ ، اِمَّا الشُّرُوطُ الاجْتِمَاعِيَّةُ الْعَامَّةُ لِاِنْتَاجِ النَّصُوصِ السِّيَاسِيَّ فَهِيَ تَصُدُّرُ عَنِ الْقُوَّى الاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ فِي وَضْعِيَّةِ تَارِيخِيَّةٍ مَلْمُوسَةٍ" (28) وَتَلَكَ الْقُوَّى الاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ بِمَقْدُورِهَا التَّاسِيسِ لِاِيْدِيُولُوْجِيَا تَقْنِعُ السُّلْطَةَ بِمَارِسَاتِهَا وَتَشْرِعُنَّ لَهَا اِحْقَاقَ الْاِحْكَامِ الصَّادِرَةِ وَنِجَاعَتِهَا بِمَعْطَى يَقُومُ عَلَى اِسْتَرَاتِيجِيَّاتِ اِقْنَاعِيَّةٍ وَاعِيَّةٍ ، وَهُوَ مَا مَثَّلَهُ كَتَبُ الْآدَابِ السُّلْطَانِيَّةِ أَوِ الْاِحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ بِشَكْلِ عَامٍ، يَقُولُ الْجَابِرِيُّ : " الْآدَابُ السُّلْطَانِيَّةُ قَوَامُهَا ثَلَاثَةُ أَنْمَاطٍ مِنَ السُّلُوكِ يَؤْسِسُهَا جَمِيعًا مَبْدَا اِنْزَالِ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ : التَّرْفَعُ عَلَى الْعَامَّةِ وَالنَّفُورُ مِنْهَا ، الْانْبَساطُ مَعَ الْخَاصَّةِ ، وَبَنَاءُ الْمُعَامَلَةِ مَعَهَا عَلَى الْمُجَامِلَةِ وَالْتَّوْدِدِ ، الْانْصِبَاعُ التَّامُ لِلْسُّلْطَانِ وَالسِّيرُ عَلَى طَاعَتِهِ وَتَقْدِيرُ الْأَمْوَارِ عَلَى هَوَاهُ .. مَهْمَتُهُمْ هِيَ حَمْلُ الْعَامَّةِ عَلَى طَاعَةِ الْأَمِيرِ بِالسِّلاحِ الَّذِي تَمْتَكَّهُ سِلاحُ الْكَلْمَةِ "اِيْدِيُولُوْجِيَا" بِنَفْسِ الْمُهَمَّةِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا الْجَنْدُ بِأَسْلَحَتِهِمُ الْمَادِيَّةِ الْجَنْدُ يَقْهَرُ الْأَجْسَامَ وَالْخَاصَّةَ تَطْوِعُ النُّفُوسَ بِالْكَلْمَةِ" (29) ، وَبِتَلَكَ الْاسْتَرَاتِيجِيَّةِ نَجَدُ الْمَاوِرِدِيَّ يَعْدُ الْحَجَجَ فِي خَطَابِهِ بِنَفْسِ عَاطِفِيَّةِ تَارِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةِ تَارِيَّةٍ أُخْرَى مِنْ اِجْلِ الْوَصْولِ إِلَى نَتْيَّةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الْقُرْبُ مِنَ السُّلْطَةِ بِالْيَاتِ الْحَجَجِ الْمَدْعَمَةِ وَالْتَّدْرِجِ فِي اِيْرَادِهَا تَبعًا لِأَهْمِيَّتِهَا وَالْتَّرْتِيبِ فِي سِيَاقِ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْأَقْوَى إِلَى الْأَضْعَفِ وَمِنَ الْأَضْعَفِ إِلَى الْأَقْوَى حَجَةً فِي أَحْيَانٍ أُخْرَى .

المبحث الثاني: العلاقات الحجاجية في الخطاب السياسي عند الماوردي

العلاقات هي مفهوم يشكل في أي نص تربطه شبكة من التلازم والانسجام بين مكوناته مهمتها : " ان تربط بين حجة واحدة ونتيجة او بين نتيجة واحدة ومجموعة من الحجج ويمكن ان تربط بين عناصر صريحة وأخرى مضمرة بخلاف العلاقات المنطقية التي لا تربط الا بين قضايا صريحة ومتقابلة " (30). وكل ذلك يمكن ان يتجلّى في الأنواع التي تترشح من النصوص ، بحكم طبيعة النص ونوعه ، وما يستظهر في الخطاب السياسي عند الماوردي يقوم على تلك العلاقات :

أولاً: العلاقة التتابعية: الطبيعة الحجاجية بلاشك هي ملزمة للنصوص المنتجة ، في سياق من الموجهات الدالة على تكثيف الطاقة الحجاجية في موضع القول المقصود، والعلاقات هي احد تمظهرات ترابط النصوص ومن ثم ابراز معطياته الحجاجية بقدر ما يحقق له من القيمة والتميز ، والعلاقة التتابعية : "ذات طاقة حجاجية مهمة اذ يمكن ان نحتاج بتقرير تتابع مستمر في الاحداث على " (31) واذا تأملنا الخطاب السياسي عند الماوردي فسنلحظ تلك العلاقة جليّة في أبواب كتابه ، يقول في قتال أهل الردة : "وما عَدَا جِهادَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ قِتَالٍ يَنْقِسِمُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: قِتَالُ أَهْلِ الرِّدَّةِ وَقِتَالُ أَهْلِ الْبُغْيِ وَقِتَالُ الْمُحَارِبِينَ " (32) اذ يبني هذا الحكم على علاقة التتابع في الأحكام مؤسسة تدريجاً على أساس الأهمية في الترتيب ابتداء باهل الردة ثم اهل البغي ومن ثم المحاربين ، وبما لا يحتاج الى مزيد من الأدلة في اثبات حجاجية ذلك الترتيب واسهامه في تأطير صورة الاقاء لدى المخاطب فيمن يجب قتالهم وما الحكم في ذلك ؟ وعلى مستوى التتابع في الأفكار فان الطاقة الحجاجية تكسب النص دلالاته وتاثيراته في ميول المخاطب كونها تروم القصدية في التدرج والايصاد ، من ذلك : "فِإِذَا عَاهَدَ الْخَلِيفَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ رَئَبَ الْخِلَافَةِ فِيهِمْ وَمَاتَ وَالثَّلَاثَةُ أَحْيَاهُ كَانَتُ الْخِلَافَةُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِلْأَوَّلِ؛ وَلَوْ مَاتَ الْأَوَّلُ فِي حَيَاةِ الْخَلِيفَةِ كَانَتُ الْخِلَافَةُ بَعْدَهُ لِلثَّانِي؛ وَلَوْ مَاتَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فِي حَيَاةِ الْخَلِيفَةِ فَالْخِلَافَةُ بَعْدَهُ لِلثَّالِثِ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الثَّلَاثَةِ بِالْعَهْدِ إِلَيْهِ حُكْمُ الْخِلَافَةِ بَعْدَهُ . وَلَوْ مَاتَ الْخَلِيفَةُ وَالثَّلَاثَةُ مِنْ أُولَيَاءِ عَهْدِهِ أَحْيَاهُ وَأَفْضَلَ الْخِلَافَةُ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمْ فَأَرَادَ أَنْ يَعْهَدَ بِهَا إِلَى غَيْرِ الْأَشْتَانِ مِمَّا يَخْتَارُهُ لَهَا " (33) فالتابع منح النص سلطة حجاجية في فكرة تولي الخلافة وفق منطق توزيع الأدوار حسب التأسيس القولي المنطلق من الخليفة ، ولهذا قيمة افتراضية

عميقة يراد منها الالتزام بما يشرع للسلطة لأنه يمنحها سلطة الامر والقوة في اذعان الرافضين لهذا المنحى من التصور في الولاية . ولا يخفى ان ذلك التمثل بتلك الالية من الترتيب له مكاسبه وقت التشريع في تأسيس تلك الاحكام بذلك التدرج، فالصراع على الحكم كان ماثلا في العصر العباسي فترة حكم الخليفة القائم بأمر الله ، فتاتي تلك التقنيات عوامل ساندة لإضعاف شرعية الوجود والبقاء ، يقول بيرلمان : " فما دامت الغاية من الخطاب هي الاقناع فان ترتيب الحجج ينبغي ان يكيف مع هذه الغاية كل حجة ينبغي ان يؤتى بها في الوقت الذي ستمارس فيه اثرا اكبر " (34)

ويستدعي التتابع في الاحداث لاستحضار مجموعة من الأدلة الثاوية في عقل المنشئ وصولا الى غايات اقناعية في تشريع نصوص تكرس مشروعية الرؤية لدى السلطة وهو ما يتجلى عند الماوردي في اغلب خطاباته السياسية ، يقول وأمّا أهل الإمامة فالشروع المعتبرة فيهم سبعة منها : " النسب وهو أن يكون من قريش لزود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه ، ولا اعتبار بضرار حين شذ فجورها في جميع الناس ، لأن أبي بكر الصديق رضي الله عنه احتاج يوم السقيفة على الانصار في دفعهم عن الخلافة لاما بايعوا سعد بن عبدة عليهما يقول النبي صلى الله عليه وسلم {الأئمة من قريش} فأقلعوا عن القرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا مينا أمير ومنكم أمير شسلينا لروايته وتصديقا لخبره ورضاوا بقوله : تخن المرأة وأنتم الوزراء ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : {قدموا قريشا ولا تقدموها} . ولئن مَعَ هَذَا النَّصِ الْمُسْلَمِ شُبْهَةً لِمُتَازِعٍ فِيهِ وَلَا قُولَ لِمُخَالِفٍ لَهُ . " (35) فالحدث في طبيعة احتجاج الماوردي على امر النسب ودوره في شروط تحقق الامامة يتجلى بإبراز احقيبة الخليفة ابى بكر الصديق في امر الخلافة كونه من قريش اعتمادا على الخبر المروي عن النبي (ص) ، وهو ملمح حاجي يستطر في تتابع الحدث التاريخي ليخرج بالنتيجة سبيلا يحرك بوصلة المتلقى في الاقناع بذلك الفعل من التشريع .

ثانياً : العلاقة السببية : وهي : " من ابرز العلاقات الحجاجية وقدرها على التأثير في المتلقى وهي في حقيقة الامر ضرب مخصوص من العلاقات التتابعية " (36) ، والسببية بلاشك هي التعليل ، والتعليق يعد هو الوظيفة الأساسية للحجج، وماعده من استعمالات ووظائف، ثانوية (37) يؤشر استعماله في خطاب الماوردي على سياسة تقضي الى مزيد من التدعيم والتبرير في اثبات استدلالاته المشرعة لبقاء فقيها وواعظا للسلطة في ايديولوجيتها ومبانيها الفكرية . من ذلك يورد الماوردي: " وَيَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ مُقَاطِلَةِ الْمُشْرِكِينَ مُحَارِبًا وَغَيْرَ مُحَارِبٍ وَاحْتَلَفَ فِي قَتْلِ شُيُوخِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ مِنْ سُكَّانِ الصَّوَامِعِ وَالْأَذِيرَةِ ، فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِيهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُقْتَلُونَ حَتَّى يُقَاتِلُوا لِأَنَّهُمْ مُؤَدِّعُونَ كَالذَّرَارِيِّ . وَالثَّانِي يُقْتَلُونَ إِنْ لَمْ يُقَاتِلُوا لِأَنَّهُمْ رُبَّمَا أَشَارُوا بِرَأْيِهِمْ أَنَّهُمْ مُؤَدِّعُونَ كَالذَّرَارِيِّ . (38)" فنسق التعليل يتعلق بفحوى خطاب جواز قتل من يظرف به من المشركين برابط تعاليٰ هو "اللام" واللام كما يعبر عنها النحويون هي ام الباب في التعليل اريد من استعمالها استثناء قتل الشیوخ والرهبان من سكان الصوامع والاديرة لعلة انهم موادعون كالذاري أي الأطفال ، وفي ذلك توجيه حجاجي يستهدف اقناع المتلقى بوساطة التأكيد العاطفي القائم على التعليل والمتعلق ببني الموضوع العام حيث يوجب التأكيد على التغاضي عنمن هم يشبهون الأطفال.

وفي موطن اخر يأتي التعليل لإبراز حكم شريعي غايتها الاقناع من خلال استحضار الحجج المقنعة لعدم الجواز ، مثاله قول الماودي : " فَلَوْ عَاهَدَ الْإِمَامُ بَعْدَ عَزْلِ الْأَوَّلِ إِلَى ثَانٍ كَانَ عَاهَدُ الثَّانِي بَاطِلًا وَالْأَوَّلُ عَلَى بَيِّنَتِهِ ، فَإِنْ خَلَعَ الْأَوَّلُ نَفْسَهُ لَمْ يَصِحَّ بَيِّنَةُ الثَّانِي حَتَّى يَبْتَدِئَ . وَإِذَا اسْتَعْفَى وَلِيُّ الْعَهْدِ لَمْ يَبْطُلْ عَهْدُهُ بِالاسْتِعْفَاءِ حَتَّى يُغَفَّى لِلْزُّومِهِ مِنْ جَهَةِ الْمُؤْلَى ثُمَّ نُظِرَ ، فَإِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ جَازَ اسْتِعْفَاؤُهُ وَخَرَجَ مِنْ الْعَهْدِ بِإِجْمَاعِهِمَا عَلَى الْاسْتِعْفَاءِ وَالْإِعْفَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ لَمْ يَجُزْ اسْتِعْفَاؤُهُ وَلَا إِعْفَاؤُهُ وَكَانَ الْعَهْدُ عَلَى لِزُومِهِ مِنْ جِهَتِي الْمُؤْلَى وَالْمُؤْلَى ؛ وَيُعْتَبِرُ شُرُوطُ الْإِمَامَةِ فِي الْمُؤْلَى مِنْ وَقْتِ الْعَهْدِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ فَاسِقًا وَقْتَ الْعَهْدِ وَبَالْعَلَى عَذْلًا عِنْدَ مَوْتِ الْمُؤْلَى لَمْ تَصِحَّ خِلَافَتُهُ حَتَّى يَسْتَأْنِفَ أَهْلُ الْإِخْتِيَارِ بَيِّنَتِهِ . " فاستعمال الرابط الحجاجي "حتى" ، لأنّه يربط بين حجتين لها التوجه الحجاجي نفسه، وهذه الحجج متساوية تخدم نتيجة واحدة " (39) ، فوجودها يحقق تسانداً بين مكونات النص ما يسبقها ومايليها لأنها في النهاية تقوم على خدمة

تحقيق نتيجة واحدة والنتيجة في نص الماوري هي قبول عهد الامام بالخلافة لمن يصح العهد اليه على الشروط المعترفة وان كان ما بعدها أي حتى يحقق طاقة حاججية تفوق ما يسبقها لأن ما بعدها وان كان لا يتعارض مع الذي تقدمها الا انه يؤكّد المقبول في المنطق من الحكم .

وتبرز العلاقة السببية أحياناً لتحقيق قيمة حاججية تسعى إلى تغيير الرؤية والموقف عند المخاطب تحقيقاً لمقاصد ترتبط بتحصيل المنافع او امتنالاً لأوامر السلطة في تكريس تلك المعطيات السياسية من التأييد الفقهي ، من ذلك : " إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَخْلَى لَكَ مِنَ النِّسَاءِ مُتَّشِّي وَثُلَاثَ وَرْبَاعَ ، فَلَكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهِنَّ تَعْبُدُ فِيهِنَّ رَبَّكَ وَلَهَا يَوْمٌ وَلِيَلَةٌ ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مِنْ أَيِّ أَمْرِنِكَ أَعْجَبُ أَمْنَ فَهُمَا ؟ أَمْ مِنْ حُكْمِكَ بَيْنُهُمَا ؟ أَدْهَبْ فَقَدْ وَلَيْكَ الْقَضَاءِ بِالْبَصَرَةِ ، وَهَذَا الْقَضَاءُ مِنْ كَعْبٍ وَالْإِمْضَاءُ مِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ حُكْمًا بِالْجَائِزِ دُونَ الْوَاجِبِ ، لِأَنَّ الرَّزْوَجَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْسِمَ لِلزَّوْجَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَا يُحِبِّهَا إِلَى الْفِرَاشِ إِذَا أَصَابَهَا دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ لِوَالِيَ الْمُظَالِّمِ أَنْ يَحْكُمَ بِالْجَائِزِ دُونَ الْوَاجِبِ . (40)" فالتعليق يخدم نتيجة واحدة معبراً عنها بعدم الالزام للزوجة في امر التقسيم والاچابة عند والي المظالم ان شاء حكما في ذلك ، وهو ابلاغ دلالي له وقع في النفوس اذ يستردد ابراز تصحيح المنظور اليه في امر الزواج واتيانهن كما يراه الفقهاء وكما يؤسس له والي المظالم في احكامه .

المبحث الثالث: حاججية الأنماط في الخطاب السياسي عند الماوري

الحديث عن "النوع" في الخطاب السياسي حاججاً هو اشتغال في مساحة من التقييد او فيما يمكن تسميته بحقل الخاص ضمن دائرة الكل، فالخطاب السياسي بوصفه منظومة كلية يقوم على استراتيجيات الاقاء والتأثير في عملية التواصل وبإجراءات مختلفة سعياً في تحقيق مزيد من التعاطف والمساندة والمشروعية في ربح المكاسب والبقاء على النفوذ يقول احد الباحثين : " الخطاب السياسي هو خطاب مشحون معبأً باستراتيجيات متنوعة للأقاء وهي الاستراتيجيات التي تبدع في التواصل وفي توظيف اللغة وفي الاستثمار الأنسب للمتخيّل الاجتماعي والثقافي وفي التلاقي مع متطلبات السياق وحالات العموم (41)" لا تتشابه صناعته انتاجاً من حيث النوع في تجلّيه فالخطاب السياسي منه ما يكون

"مناظرة او وصية او رسالة او حوارا او بيانا " يشكل في نهايته خاصة اقناعية تتلوى تحقيق مزيج من الاشارة العاطفية والفكيرية، ذات خطورة في افتراض الامعارضة بين الجمهور والسلطة بوحي من فاعلية المنظور الديني القائم على الاستجابة لقرارات السلطة وبرامجها. ويبدو ان النوع في الخطاب السياسي عند الماوردي تختلف طاقته الحجاجية من نوع لاخر باختلاف الانتظام في المقصود الخطابي الموجه للفئة المستهدفة فمنه ما هو موجه في الحديث عن عَقْدِ الْإِمَامَةِ وَعَنْ تَقْلِيدِ الْوَزَارَةِ وَفِي تَقْلِيدِ الْإِمَامَةِ عَلَى الْبَلَادِ وفي وضعِ الْجُزْيَةِ وَالْخَرَاجِ وفي وضعِ الدِّيَوَانِ وَذِكْرِ أَحْكَامِ الْحِسْبَةِ وغير ذلك .

يقول الماوردي : " الْإِمَامَةُ مَوْضُوعَةٌ لِخِلَافَةِ النُّبُوَّةِ فِي حِرَاسَةِ الدِّينِ وَسِيَاسَةِ الدُّنْيَا ، وَعَقْدُهَا لِمَنْ يَقُولُ بِهَا فِي الْأُمَّةِ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ شَدَّ عَنْهُمُ الْأَصْمُ ، وَاحْتَلِفَ فِي وُجُوبِهَا هَلْ وَجَبَتْ بِالْعُقْلِ أَوْ بِالشَّرْعِ ؟ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ وَجَبَتْ بِالْعُقْلِ لِمَا فِي طَبَاعِ الْعُقَلاءِ مِنَ التَّسْلِيمِ لِرَعِيمٍ يَمْنَعُهُمْ مِنَ التَّظَالُمِ وَيَفْصِلُ بَيْنَهُمْ فِي التَّنَازُعِ وَالتَّخَاصُمِ ، وَلَوْلَا الْوَلَاةُ لَكَانُوا فَوْضَى مُهْمَلِيَّ ، وَهَمْجَا مُضَاعِيَ .. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى : بَلْ وَجَبَتْ بِالشَّرْعِ دُونَ الْعُقْلِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ بِأَمْوَارِ شَرْعِيَّةٍ قَدْ كَانَ مُجَوَّزاً فِي الْعُقْلِ أَنْ لَا يَرِدَ التَّعْبُدُ بِهَا ، فَلَمْ يَكُنْ الْعُقْلُ مُوجِبًا لَهَا ، وَإِنَّمَا أَوْجَبَ الْعُقْلُ أَنْ يَمْتَعَ كُلُّ وَاحِدٍ نَفْسَهُ مِنَ الْعُقَلاءِ عَنِ التَّظَالُمِ وَالتَّقَاطِعِ ، وَيَأْخُذُ بِمُقْتَضَى الْعَدْلِ فِي التَّنَاصُفِ وَالتَّوَاصُلِ ، فَيَتَدَبَّرُ بِعُقْلِهِ لَا بِعُقْلِ غَيْرِهِ ، وَلَكِنْ جَاءَ الشَّرْعُ بِتَقْوِيْضِ الْأُمُورِ إِلَى وَلِيِّهِ فِي الدِّينِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ } . فَقَرَضَ عَلَيْنَا طَاعَةَ أُولَئِي الْأَمْرِ فِينَا وَهُمُ الْأَئِمَّةُ الْمُتَأْمِرُونَ عَلَيْنَا " (42) فمدار الحاج في النص هو التحرير العاطفي والعقلاني وكما يرى عبد الله صوله ان المراد هو : " التأثير العاطفي وإشارة المشاعر والانفعالات والى إرضاء الجمهور واستمالته " (43) ، والتأثير هنا منطلق من محور مركزي في الاعتقاد الإسلامي متمثل بالإمامية والامامة تحدد في خطاب الماوردي بوصفها سلطة ترتبط بسياق حجاجي عنده يروم فيه توجيه الآخر المختلف بضرورة الطاعة لأولي الامر عقلا وشرعا باستحضار الإشارة والتضمين واستحضار المعنى القرآني سعيا في تنبيه ذهن المخاطب وتأثيرا عليه من خلالاليات الانتقاء " واجب ، الاصم ، الطاعة ، والتقسيم في صورتي العقل ، والشرع ، والتقسيم والتضمين " للشاهد الشعري والقرآنـي " المتجلـي في النـص .

وبهذه المنطقات يمنح الماوردي خطابه السياسي فاعلية حاجية تحمل المخاطب على الاستمالة بطريقة يجعلها مقبولة ومؤيدة من المتلقى من خلال التكثيف والتركيز على القلب والعقل في آن واحد ، وإذا تفحصنا ذلك نجده في شواهد كثيرة من ذلك قوله : " وَأَمَّا أَهْلُ الْإِمَامَةِ فَالشُّرُوطُ الْمُغْتَبَرَةُ فِيهِمْ سَبْعَةٌ : أَحَدُهَا : الْعَدَالَةُ عَلَى شُرُوطِهَا الْجَامِعَةُ . وَالثَّانِي : الْعِلْمُ الْمُؤْدِي إِلَى الْإِجْتِهادِ فِي النَّوَازِلِ وَالْأَحْكَامِ . وَالثَّالِثُ سَلَامَةُ الْحَوَاسِ مِنْ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَاللِّسَانِ لِيَصِحَّ مَعَهَا مُبَاشِرَةً مَا يُذْرَكُ بِهَا . وَالرَّابِعُ : سَلَامَةُ الْأَعْصَاءِ مِنْ نَقْصٍ يَمْنَعُ عَنْ اسْتِيَاءِ الْحَرَكَةِ وَسُرْعَةِ النُّهُوضِ . وَالخَامِسُ : الرَّأْيُ الْمُفْضِي إِلَى سِيَاسَةِ الرَّعِيَّةِ وَتَذْبِيرِ الْمَصَالِحِ . وَالسَّادِسُ : الشَّجَاعَةُ وَالنَّجَادَةُ الْمُؤْدِيَةُ إِلَى حِمَايَةِ الْبَيْضَةِ وَجِهَادِ الْعُدُوِّ . وَالسَّابِعُ : النَّسْبُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ لِرُؤُودِ النَّصِّ فِيهِ وَانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ ، وَلَا اعْتِبَارِ بِضَرَارِ حِينَ شَدَّ فَجَوَزَهَا فِي جَمِيعِ النَّاسِ ، لِأَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ احْتَاجَ يَوْمَ السَّقِيقَةِ عَلَى الْأَنْصَارِ فِي دَفْعِهِمْ عَنْ الْخِلَافَةِ لَمَّا بَأْيَعُوا سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ عَلَيْهَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ } فَأَقْلَعُوا عَنْ التَّقْرُدِ بِهَا وَرَجَعُوا عَنِ الْمُشَارِكةِ فِيهَا حِينَ قَالُوا مَنْ أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ شَلِيمًا لِرِوَايَتِهِ وَتَصْدِيقًا لِحَبْرِهِ وَرَضُوا بِقَوْلِهِ : نَحْنُ الْأَمْرَاءُ وَأَنْتُمُ الْفُزُرَاءُ ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { قَدِمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدُمُوهَا } . وَلَيْسَ مَعَ هَذَا النَّصِّ الْمُسْلِمُ شُبْهَةً لِمُنَازِعِ فِيهِ وَلَا قَوْلَ لِمُخَالِفِ لَهُ . " (44) فالمشاهد ان نمط الخطاب السياسي موجه الى الجمهور من الناس يروم فيه بيان مكانة الامامة في منزلة الحاكمية على الناس ، وبمتواлиه يستدرج فيها حجا اقناعية مؤطرة بمحددات تستشرف من هو الامام المتولى على رقاب العباد والبلاد ، على سبيل الحقيقة وبوظيفة تكمن في التحديد والتوصير بين تلك التسميات المتنوعة (العدالة والعلم والسلامة والشجاعة والنسب) وكلها ذات شحنات دلالية مؤثرة تحمل مقتضى في ذاتها من شأنها تفتح افقا يكسبها حاجية في مقامها المراد، وإذا كان -التعليق- يعد من أهم آليات الحاج بوصفه الوظيفة الابرز (45) فان الماوردي توخاه في نصه السابق مبررا بقوله بذلك التعلييل " النَّسْبُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ لِرُؤُودِ النَّصِّ فِيهِ وَانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ ، وَلَا اعْتِبَارِ بِضَرَارِ حِينَ شَدَّ فَجَوَزَهَا فِي جَمِيعِ النَّاسِ ، لِأَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ احْتَاجَ يَوْمَ السَّقِيقَةِ عَلَى الْأَنْصَارِ فِي دَفْعِهِمْ عَنْ الْخِلَافَةِ لَمَّا بَأْيَعُوا سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ عَلَيْهَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ } فَأَقْلَعُوا عَنْ التَّقْرُدِ بِهَا وَرَجَعُوا عَنِ

المُشارِكةِ فِيهَا حِينَ قَالُوا مِنَا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ شَلِيمًا لِرِوَايَتِهِ وَنَصْدِيقًا لِحَبْرِهِ وَرَضُوا بِقَوْلِهِ :
نَحْنُ الْأَمْرَاءُ وَأَنْتُمُ الْوُزَّارَاءُ ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { قَدِمُوا قُرْبًا وَلَا تَقْدِمُوهَا }
. وَلَيْسَ مَعَ هَذَا النَّصِّ الْمُسْلَمُ شُبْهَةً لِمُنَازِعٍ فِيهِ وَلَا قَوْلٌ لِمُخَالِفٍ لَهُ " (46) فِي ذَلِكَ التَّعْلِيلِ
أَرِيدُ بِنَاءَ الْمَوْقِفِ فِي رِدِّ الْهُوَةِ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالْحَكَامِ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ (ص)
فِي أَنَّ الْأَنْثَمَةَ مِنْ قَرِيشٍ كَمَا قَلَ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ اعْتِمَادٌ يَمْثُلُ حِجَاجًا فِي خَطَابِ الْمَاوَرِدِيِّ
مِرْدَهُ مَرْجِعِيَّتِهِ الْفَكَرِيَّةِ وَمَوْقِفِهِ مِنْ قَضِيَّةِ الْخَلَافَةِ وَشَرْعِيَّتِهَا بِذَلِكَ الْمَنْظَارِ مِنْ خَلَالِ تَبْنِيهِ
عَلَمَةُ التَّعْلِيلِ الْمُجَبِّيَّةُ لِمَنْطِقِ التَّبْرِيرِ .

وَمَا يَخْتَصُ بِالْتَّقْنِينِ الْفَقَهِيِّ فِي الْإِمَارَةِ عَلَى الْجَهَادِ يَلْجَا الْمَاوَرِدِيُّ إِلَى تَنْظِيمِ وَاجِباتِ
السُّلْطَانِ فِي هَذَا الْمَسَلَكِ لِتَكْوِينِ صُورَةً شَامِلَةً عَنِ الْكِيفِيَّةِ وَالْأَسْلُوبِ فِي التَّوْجِيهِ وَالْإِدَارَةِ ،
يَقُولُ : " وَالْإِمَارَةُ عَلَى الْجَهَادِ مُخْتَصَرَةٌ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ . وَهِيَ عَلَى ضَرِبَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ
تَكُونَ مَفْصُورَةً عَلَى سِيَاسَةِ الْجَيْشِ وَتَدْبِيرِ الْحَرْبِ ; فَيُعَتَّبُ فِيهَا شُرُوطُ الْإِمَارَةِ الْخَاصَّةِ .
وَالثَّرْبُ الثَّانِي أَنْ يُقْوَضَ إِلَى الْأَمِيرِ فِيهَا جَمِيعُ أَحْكَامِهَا مِنْ قَسْمِ الْغَنَائِمِ وَعَقْدِ الْصُّلْحِ ،
فَيُعَتَّبُ فِيهَا شُرُوطُ الْإِمَارَةِ الْعَامَّةِ ، وَهِيَ أَكْبَرُ الْوِلَايَاتِ الْخَاصَّةِ أَحْكَامًا وَأَوْفَرُهَا فُصُولًا
وَأَقْسَامًا " (47) فَتَلَكَ الْمَضَامِينُ هِيَ تَدْعِيمُ لَاطْرُوحَةِ حِجَاجِيَّةِ تَبْنِيَّهَا الْمَاوَرِدِيُّ اختِيَارًا
وَرَصِداً لِتَحْقِيقِ اسْتِجَابَةِ عِنْدِ السُّلْطَانِ تَصْلِيْلَهُ تَبْلِيْغَهُ تَنْظِيمَهُ ، مَسْتَعِينًا
بِاَدَوَاتِهِ الْبَارِزَةِ فِي النَّصِّ وَهِيَ الْحَجَجُ شَبَهُ الْمَنْطَقِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى التَّقْسِيمِ بِالضَّرُوبِ " سِيَاسَةُ الْجَيْشِ وَتَدْبِيرُ الْحَرْبِ " وَ " التَّقْوِيسُ إِلَى الْأَمِيرِ فِيهَا جَمِيعُ أَحْكَامِهَا مِنْ قَسْمِ
الْغَنَائِمِ وَعَقْدِ الْصُّلْحِ " وَهُنَّ يَتَمَمُونَ بِهِ الْإِقْنَاعُ بِشَكْلِ اَفْسَدِ يَقْرَبُونَ إِلَيْهِ الْمَاوَرِدِيُّ بِاِخْتِيَارِ عَلَاقَةِ
حِجَاجِيَّةِ يَسْتَرِجُونَ فِيهَا الْمَخَاطِبُ إِلَى قِيمَةِ تَلَكَ الْإِمَارَةِ وَجَدَوْهَا مِنْ خَلَالِ تَمَثُلَاتِ التَّفَصِيلِ
وَالتَّضَمِينِ أَحْيَانًا اذْ يَقُولُ : " وَالَّذِي يَعْلَقُ بِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ إِذَا عَمِّتْ سِتَّةُ أَقْسَامٍ : الْفِسْرُ
الْأَوَّلُ فِي تَسْبِيرِ الْجَيْشِ ، وَعَلَيْهِ فِي السَّيْرِ بِهِمْ سَبْعَةُ حُكُومٍ : أَحَدُهَا الرِّفْقُ بِهِمْ فِي السَّيْرِ
الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَضْعَفُهُمْ وَتُحْفَظُ بِهِ قُوَّةُ أَقْوَاهُمْ ، وَلَا يَحْدُدُ السَّيْرُ فِيهِلَكُ الْضَّعِيفُ وَيَسْتَقْرُءُ
جَلَدُ الْقَوِيِّ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { هَذَا الدِّينُ مَتِينٌ فَأُوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ ، فَإِنَّ
الْمُنْبَثِ لَا أَرْضًا قَطْعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى وَشَرُّ السَّيْرِ الْحَقْحَفَةُ } . وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : { الْمُضَعَّفُ أَمِيرُ الرُّفْقَةِ } يُرِيدُ أَنَّ مَنْ ضَعَفَتْ دَابِثَةُ كَانَ عَلَى الْقَوْمِ
أَنْ يَسِيرُوا بِسَيْرِهِ . وَالثَّانِي أَنْ يَتَقَفَّدَ حَيْلَهُمُ الَّتِي يُجَاهِدُونَ عَلَيْهَا وَظَهُورُهُمُ الَّتِي يَمْنَطُونَهَا ،

فَلَا يُدْخِلُ فِي خَيْلِ الْجِهَادِ صَحْمًا كَبِيرًا وَلَا صَرْعًا صَغِيرًا وَلَا حَطَمًا كَمِيرًا وَلَا أَعْجَافَ زَارِحًا
هَزِيلًا ، لِأَنَّهَا لَا تَقِيُّ وَرُبُّمَا كَانَ صَعْفُهَا وَهُنَّا ، وَيَقْقَدُ ظُهُورُ الْإِمْتِطَاءِ وَالرُّكُوبِ ، فَيُخْرُجُ
مِنْهَا مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى السَّيْرِ وَيَمْنَعُ مَنْ حَمَلَ زِيَادَةً عَلَى طَاقَتِهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَأَعِدُّوا
لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ } . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : {
اِرْتَبِطُوا الْخَيْلَ ، فَإِنَّ ظُهُورَهَا لَكُمْ عِزٌّ ، وَبُطُونَهَا لَكُمْ كُنْزٌ } . وَالثَّالِثُ : أَنْ يُرَاعِيَ مَنْ مَعَهُ
مِنْ الْمُقَاتَلَةِ وَهُمْ صِنَافٌ : مُسْتَرِزَقَةٌ وَمُنْتَطَوِّعَةٌ ، فَأَمَّا الْمُسْتَرِزَقَةُ فَهُمْ أَصْحَابُ الدِّيَوَانِ مِنْ
أَهْلِ الْفَيْءِ وَالْجِهَادِ ، يُفْرَضُ لَهُمُ الْعَطَاءُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ الْفَيْءِ بِحَسْبِ الْغَنَى وَالْحَاجَةِ .
وَأَمَّا الْمُنْتَطَوِّعَةُ فَهُمُ الْخَارِجُونَ عَنِ الدِّيَوَانِ مِنْ الْبَوَادِي وَالْأَغْرَابِ وَسُكَّانِ الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ
الَّذِينَ خَرَجُوا فِي النَّفِيرِ الَّذِي نَذَبَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ بِقُولِهِ : { اِنْفُرُوا خَفَافًا وَتِقَالًا وَجَاهُدُوا
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ } . وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { خَفَافًا وَتِقَالًا } . أَرْبَعَةٌ تَأْوِيلَاتٍ :
أَحَدُهَا شُبَّانًا وَشُيُوخًا قَالَهُ الْحَسَنُ وَعِكْرَمَةُ . وَالثَّانِي أَغْنِيَاءَ وَفُقَرَاءَ قَالَهُ أَبُو صَالِحٍ . وَالثَّالِثُ
: رُكَبَانًا وَمُشَاهَةً قَالَهُ أَبُو عُمَرَ . وَالرَّابِعُ : ذَا عِيَالٍ وَغَيْرِ ذِي عِيَالٍ قَالَهُ الْفَرَاءُ وَهَؤُلَاءِ يُعْطَوْنَ
مِنِ الصَّدَقَاتِ دُونَ الْفَيْءِ مِنْ سَهْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَذُكُورِ فِي آيَةِ
الصَّدَقَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَوْنَا مِنْ الْفَيْءِ لِأَنَّ حَقَّهُمْ فِي الصَّدَقَاتِ وَلَا يُعْطَى أَهْلُ الْفَيْءِ
الْمُسْتَرِزَقَةُ مِنْ الدِّيَوَانِ مِنْ مَالِ الصَّدَقَاتِ ، لِأَنَّ حَقَّهُمْ فِي الْفَيْءِ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْفَرِيقَيْنِ
مَالٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يُشَارِكَ غَيْرُهُ فِيهِ ، وَجَوَزَ أَبُو حَنِيفَةَ صَرْفَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمَالَيْنِ إِلَى كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْ الْفَرِيقَيْنِ بِحَسْبِ الْحَاجَةِ ، وَقَدْ مَيَّرَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فَلَمْ يَجُزْ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا
فَرَقَ . وَالرَّابِعُ أَنْ يُعْرَفَ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ الْعَرْفَاءِ ، وَيَنْقُلَ عَلَيْهِمَا الثَّقَبَاءُ لِيَعْرِفَ مِنْ عَرَفَائِهِمْ
وَثُقَبَائِهِمْ أَحْوَالَهُمْ وَيَغْرِبُونَ عَلَيْهِ إِذَا دَعَاهُمْ ، { فَقَدْ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ
فِي مَغَازِيهِ } وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا } . وَفِيهَا ثَلَاثَةُ تَأْوِيلَاتٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّ لِلشُّعُوبِ النَّسَبَ الْأَقْرَبَ . وَالثَّانِي النَّسَبُ الْأَبْعَدُ قَالَهُ مُجَاهِدٌ . وَالثَّالِثُ : أَنَّ
الشُّعُوبَ عَرَبَ قَحْطَانَ ، وَالْقَبَائِلَ عَرَبَ عَدْنَانَ . وَالثَّالِثُ : أَنَّ الشُّعُوبَ بُطُونُ الْعَجَمِ ،
وَالْقَبَائِلَ بُطُونُ الْعَرَبِ . وَالخَامِسُ : أَنْ يَجْعَلَ لِكُلِّ طَائِفَةٍ شِعَارًا يَتَدَاعَوْنَ بِهِ لِيَصِرُّوا
مُتَمَّزِّيْنَ وَبِالْجُتُمَاعِ مُتَظَّلِّفِيْنَ . رَوَى عُرْوَةُ بْنُ الزَّبِيرِ عَنْ أَبِيهِ : { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ شِعَارَ الْمُهَاجِرِيْنَ يَا بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَشِعَارَ الْخَرْجِ يَا بَنِي عَبْدِ اللَّهِ ،
وَشِعَارَ الْأَوْسِ يَا بَنِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَمَّى خَيْلَهُ خَيْلَهُ خَيْلَهُ } . وَالسَّادِسُ : أَنْ يَتَصَفَّحَ الْجَيْشُ

وَمَنْ فِيهِ لِيُخْرِجَ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ فِيهِ تَحْذِيلٌ لِلْمُجَاهِدِينَ وَإِرْجَافُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ عَيْنًا عَلَيْهِمْ لِلْمُشْرِكِينَ . {فَقَدْ رَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُبَيِّ ابْنَ سَلْوَلَ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ لِتَحْذِيلِ الْمُسْلِمِينَ} ، وَقَالَ تَعَالَى : {وَقَاتَلُوهُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ} . أَيْ لَا يَقْتَنِي بَعْضُكُمْ بَعْضًا . وَالسَّابِعُ : أَنْ لَا يُمَالَى مَنْ نَاسَبَهُ أَوْ وَاقَقَ رَأْيُهُ وَمَذْهَبُهُ عَلَى مَنْ بَايَنَهُ فِي نَسَبٍ أَوْ خَالَفَهُ فِي رَأْيٍ وَمَذْهَبٍ ، فَيُظْهِرُ مِنْ أَحْوَالِ الْمُبَايَنَةِ مَا تُفَرَّقُ بِهِ الْكَلِمَةُ الْجَامِعَةُ شَاغِلًا بِالْقَاطِعِ وَالْخَتِلَافِ ، وَقَدْ أَغْصَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُنَافِقِينَ وَهُمْ أَضَادُ فِي الدِّينِ ، وَأَجْرَى عَلَيْهِمْ حُكْمَ الظَّاهِرِ حَتَّى قَوَيْتُمُ الشَّوْكَةَ وَكُثُرَ بِهِمُ الْعَدُودُ وَتَكَامَلَتْ بِهِمُ الْقُوَّةُ ، وَوَكَلَهُمْ فِيمَا أَضْمَرَتْهُ فُلُوبُهُمْ مِنِ النِّفَاقِ إِلَى عَلَامِ الْغُيُوبِ الْمُؤَاخِذِ بِضَمَائِرِ الْقُلُوبِ . (48) " فالمعطيات المقدمة في ترسيم تلك الامارة وشروطها ينفذ إلى المتلقى لاحراز القبول والاذعان والاستمالة لارتباط الامر بملمح مهم يقوم على الفرة للجهاد وهي وصايا للحاكم تسترفد إقناعه بتلك الآلية من التفصيل وتخلق وثيقة من الاجتراء يعيد بناء مهام الأمير في عملية الجهاد . لاسيما في تلك الأمور المذكورة حسرا وهذا النوع من العلاقات الحجاجية القائم على التفريع او التفصيل ي unde بيرلمان شكلا من اشكال الحجج يقود الى النتيجة الكلية ويدعمها (49)

ويأتي توظيف القيم أحيانا في خطاب الماوردي نمطا يتوجى اقناع المخاطب واستمالته لفاعليتها في مساحة الاشتراك وقبولها عند الافراد بالشكل الذي يحقق أرضية مشتركة للاستجابة والتأثير وهذا ما يتضح في حديث الماوردي عن لعدالة بوصفها شرطا للأمام يقول : "الْعَدَالَةُ وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ فِي كُلِّ وِلَايَةٍ وَالْعَدَالَةُ : أَنْ يَكُونَ صَادِقَ الْهُجَةِ ظَاهِرَ الْأَمَانَةِ عَفِيًّا عَنِ الْمَحَارِمِ مُتَوَقِّيًّا الْمَآثِمِ ، بَعِيدًا مِنِ الرِّيْبِ ، مَأْمُونًا فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ ، مُسْتَعِلًا لِمُرْوَةِ مِثْلِهِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ ، فَإِذَا تَكَامَلَتْ فِيهِ فَهِيَ الْعَدَالَةُ الَّتِي تَجُوزُ بِهَا شَهَادَتُهُ وَتَصِحُّ مَعَهَا وَلَا يُشَهِّدُهُ ، وَإِنْ انْخَرَمَ مِنْهَا وَصْفُ مُنْعِ مِنْ الشَّهَادَةِ وَالْوِلَايَةِ فَلَمْ يُسْمَعْ لَهُ قَوْلٌ وَلَمْ يَقْذِدْ لَهُ حُكْمٌ . (50) " فتلك المعاني (الصدق والأمانة والعفة والالتزام والحلم والمروءة) هي استثمار لركائز حقيقة لا يختلف اثنان في حسنها وقيمتها ، تستمد فاعليتها في الاجماع على حسنها وتلك الآية حجاجية تمثل فعلا تواصلا يتجاوز حدود الزمن في محور القابلية ، يقول طه عبد الرحمن : "القيم هي عبارة عن معانٍ فطرية هادبة وسامية" (51)

والمعاني الفطرية هي مادة غنية يشتغل عليها الخطاب السياسي لتحقيق هدفه الاقناعي ولو بعد حين .

خاتمة البحث

= تعد مقاربة الخطاب السياسي في كتب الأحكام السلطانية من خلال المنهج الحجاجي ممارسة إجرائية كاشفة عن التعالق بين أنماط الاستمالة والاقناع والترغيب في الخطاب

= مثل الخطاب السياسي عند الماوردي مركزية فاعلة في اديبات تشكيل خطاب السلطة، أحرز فاعليته الحجاجية من خلال التركيب الفكري (الاعتزالى والاشعري) الذي استحضرته مثقفاته في منجزه النصي.

= استظهر البحث اطارا معرفيا افرز قنوات قابلة للقراءة في محاكاة الخطاب السياسي بشكل عام لاسيما كتب الآداب والاحكام السلطانية، من خلال النظريات الحجاجية المعاصرة وادواتها المختلفة.

= تجلّي ماهية الحجاج في الخطاب السياسي عند الماوردي في نمط من النوع تمثل بالأحكام الفقهية تارة والسياسية تارة أخرى وهي اجرائيات تتعلق بالآداب بنيت على أساس من التصورات الدقيقة في نسج خيوط الاستمالة والتأثير .

= تلازمية الأسلوب والدلالة في الإفصاح عن محددات الخطاب الماوردي وتجلياته ، من خلال اجترار نمط الإحالـة او ما سميـناه بالاستشهاد النصـي من جـانـب والمقتضـى اللـغوـي من جـانـب اخـرـ، قـادـ في النـهاـيـة اـنـفـاتـ اـفـقـ التـائـيرـوـالتـوـيـعـ فيـ الحـجـجـ الـاقـنـاعـيـةـ.

= افرز البحث ذخيرة من العلاقات القارة في الخطاب السياسي الماوردي كان لها من الحضور انها مثلت مؤشرات بارزة اعتمد عليها في سياقات اخراج النص كعلاقات التتابع والسببية والاجمال والتفصيل.

= تنوّع أنماط الخطاب السياسي في اطار التبليغ الاقناعي المنفتح على السلطة والجمهور .

الهوامش

- (1) تاريخ بغداد : 475/3
- (2) تاريخ الإسلام : الذهبي : 170/7
- (3) قوانين الوزارة : 9
- (4) معجم الادباء : 314 /4
- (5) وفيات الاعيان: (66/18).
- (6) "العقل السياسي العربي": 359
- (7) (العقل السياسي العربي : 360)
- (8) بлагаة الخطاب الاقناعي : محمد العمري : 65
- (9) الاحكام السلطانية : 19
- (10) مفردات الفاظ القرآن :
- (11) (الاحكام السلطانية : 24)
- (12) صبح الاعشى في صناعة الانشا: (189/1)
- (13) الاحكام السلطانية : 38
- (14) بлагаة الاقناع في الخطاب النبوي القديم : (130)
- (15) (الاحكام السلطانية : 66)
- (16) (التفكير البلاغي عند العرب : حمادي صمود : 23)
- (17) ديوانه : 75
- (18) الاحكام السلطانية : 87
- (19) ديوانه: 53
- (20) الاحكام السلطانية : 129
- (21) الحجاج في القرآن من خلال اهم خصائصه الاسلوبية : 132

- (الاحكام السلطانية : 94) (22)
- (الاحكام السلطانية : 110) (23)
- (الاحكام السلطانية:125) (24)
- (الاحكام السلطانية : 127) (25)
- (الاحكام السلطانية: 133) (26)
- (الاحكام السلطانية : 160) (27)
- الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر: (118) (28)
- العقل السياسي العربي : (342) (29)
- الخطاب والحجاج : 22 (30)
- الحجاج في الشعر العربي بناته واساليبه : 321 (31)
- الاحكام السلطانية : 144 (32)
- (الاحكام السلطانية : 175) (33)
- نظيرية الحجاج عند شاییم بیرلماں : 110/109 (34)
- (الاحكام السلطانية: 85) (35)
- (الحجاج في العر العربي بناته واساليبه : 327) (36)
- النظيرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية: "61" (37)
- (الاحكام السلطانية : 98) (38)
- اللغة والحجاج : 71 (39)
- (الاحكام السلطانية : 67) (40)
- الحجاج في الخطاب السياسي مقاربة لأول خطاب رئاسي لمحمد مرسي : "285" (41)
- (الاحكام السلطانية : 135) (42)
- الحجاج في القرآن : 18 (43)
- (الاحكام السلطانية : 44) (44)

- (45) آليات الحاجج وأدواته: عبد الهادي بن ظافر الشهري (بحث): 1: 79. ضمن الحاجج مفهومه ومجالاته دراسة نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة.
- (46) (الاحكام السلطانية : 89)
- (47) (الاحكام السلطانية : 123)
- (48) (الاحكام السلطانية: 83)
- (49) "الحجاج في الشعر العربي بنائه وسائليه : 207"
- (50) (الاحكام السلطانية : 56)
- (51) سؤال العمل بحث في الأصول العملية في الفكر والعلم : (240)

مصادر البحث ومراجعه

1. الأحكام السلطانية; المؤلف: الماوردي؛ المحقق: أحمد مبارك البغدادي؛ الناشر: مكتبة دار ابن قتيبة - الكويت؛ ط 1، سنة النشر: 1409 - 1989.
2. آليات الحاجج وأدواته: عبد الهادي بن ظافر الشهري (بحث): ضمن كتاب الحاجج مفهومه و مجالاته: 117/1.
3. بлагة الخطاب الاقناعي : مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية الخطابة في القرن الأول نموذجاً: محمد العمري، ط 1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1406هـ - 1986م.
4. تاريخ الإسلام ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله شمس الدين؛ المحقق: عمر عبد السلام تدمري ،دار الكتاب العربي؛ ط 2 : 1410 - 1990 ،
5. تاريخ بغداد ، المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر - ابن النجار؛ المحقق: بشار عواد معروف؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي. سنة النشر: 1422 - 2001 -
6. بлагة الاقناع في الخطاب النقدي القديم ، صلاح حسن حاوي ، ط 1 2016، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
7. التفكير البلاغي عند العرب ، أسمه وتطوره إلى القرن السادس - حمادي صمود. : منشورات الجامعة التونسية المطبعة الرسمية - 1981
8. الحاجج في القرآن من خلال اهم خصائصه الاسلوبية د. عبدالله صولة، ط 2، دار الفارابي-بيروت، كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، ودار المعرفة للنشر-تونس، 2007.
9. الحاجج في الخطاب السياسي المعاصر: تأليف: زكرياء السرتي . الناشر: عالم الكتب الحديث ،ط 1 2014.

10. الحاج في الشعر العربي بناته وأساليبه : د. سامية الدريدي، ط2، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، 1432هـ-2001م.
11. الحاج في الخطاب السياسي مقاربة لأول خطاب رئاسي لمحمد مرسي : عبد اللطيف عادل ،بحث منشور ضمن كتاب التحليل الحجاجي للخطاب ط1، 2016.
12. الخطاب والحجاج: د. أبو بكر العزاوي، ط1، مؤسسة الرّحاب الحديثة للطباعة والنشر ، بيروت-لبنان، 2010م.
14. ديوان الاعشى: المؤلف: ميمون بن قيس. المحقق: محمد حسين. مكتبة الآداب بالجماميز - القاهرة
15. سؤال العمل بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم ، طه عبد الرحمن الناشر: المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء الطبعة: الأولى 2012
16. صبح الاعشى في صناعة الانشا، (ط1، دار الكتب); المؤلف: أبو العباس أحمد القلقشندى، الناشر: دار الكتب المصرية; سنة النشر: 1340 - 1922.
17. العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته. المؤلف :الدكتور محمد عابد الجابري ،طبعة الرابعة 2000 الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية
18. قوانين الوزارة وسياسة الملك؛ المؤلف: علي بن محمد بن حبيب الماوريدي أبو الحسن; المحقق: رضوان السيد؛ حالة الفهرسة: غير مفهرس؛ الناشر: دار الطليعة - بيروت؛ سنة النشر: 1979.
19. اللغة والحجاج: د. أبو بكر العزاوي، ط1، دار الأحمدية للطباعة، الدار البيضاء- المغرب، 1426هـ-2006م.
20. معجم الادباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب؛ المؤلف: ياقوت الحموي؛ المحقق: إحسان عباس ، الناشر: دار الغرب الإسلامي؛ سنة النشر: 1993.

21. مفردات الفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني; المحقق: صفوان عدنان داودي; حالة الفهرسة: مفهرس على العناوين الرئيسية; الناشر: دار القلم - الدار الشامية; سنة النشر: 1430
22. النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية د.محمد طروس، ط1، دار الثقافة - الدار البيضاء ،1426هـ-2005م.
23. نظرية الحجاج عند شاییم بیرلماں: الحسین بنو هاشم. : لبیبا الطبعة : 1 السنة : 2014 .
24. وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان: المؤلف: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان; المحقق: إحسان عباس; الناشر: دار صادر - بيروت; سنة النشر: 1972.